كانون ثاني 24، 2005 - 15:04

المشاركون في ورشة العنف، تجب إعادة تأهيل الأزواج الذين يستخدمون العنف

أخبار الخليج

كتبت- هناء المحروس: حظيت قضية العنف الذي تتعرض له المرأة في مختلف المجتمعات ومنها المجتمعات الخليجية باهتمام عميق من قبل المشاركين في ورشة «العنف ضد المرأة... بين الواقع والتشريع« التي نظمتها لجنة الأحوال الشخصية في جمعية أوال النسائية، حيث أكد المشاركون أهمية الاهتمام بهذه القضية باعتبارها من القضايا الاجتماعية التي تؤثر في تكوين الأسرة واستقرارها، ولا يغير من أهمية ذلك غياب الإحصائيات التي توضح حجم هذه القضية في المجتمعات الخليجية .

تطرق المشاركون خلال تشخيصهم هذه الظاهرة وسبل معالجتها إلى أهمية رسم استراتيجية لمواجهة العنف بكل أشكاله من خلال إنشاء مراكز للدعم والمساندة لإيواء النساء المعنفات وإعادة تأهيلهن، مشددين في نفس الوقت على ضرورة تعديل المناهج الدراسية وبالأخص مادة التربية الأسرية لتعزيز المفاهيم الصحيحة في المعاملة الحسنة داخل الأسرة ونبذ العنف ويتحدث حميد محسن من جمعية الاجتماعيين فيقول في مداخلته :إن الرحمة والمودة هما أساس استقرار الحياة الزوجية، فليست هناك إحصاءات دقيقة وواضحة عن العنف ضد النساء في المجتمع البحريني، فأنا اتفق مع ما طرحته بهيجة الديلمي عن أهمية التوعية المجتمعية والثقافية فهي الأساس وتبدأ في المدارس والجامعات فالطالب منذ طفولته حتى تخرجه في الجامعة متشبع بالجوانب الاجتماعية في التعامل مع الجنس الآخر. أما النقطة الأخرى فهي سن التشريعات والقوانين التي تنصف المرأة البحرينية، وبالأخص من خلال الاطلاع على الصحف المحلية حيث هناك العديد من القضايا تأخذ ردحا من الزمن في المحاكم الشرعية وعدم حسمها بسرعة مما يزيد من معاناة المرأة التي تتعرض للعنف فتلجأ إلى القضاء لينصفها لكنها تفاجأ بوقوف بعض القضاة مع الرجل ضد المرأة .

شهادة الشهود أما فاطمة ربيعة من جمعية أوال النسائية فتتحدث قائلة: إن موضوع العنف يؤرق المرأة أكثر من غيرها، ونأمل ألا يقتصر الاهتمام بهذه القضية الاجتماعية الخطيرة على فئة النساء فقط، وإنما جميع فئات المجتمع، من خلال الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالمرأة كالعنف الموجه ضدها وتتفق مع ما طرحته هدى المحمود أنه إذا ما رفعت الزوجة قضية شرعية طالبة الطلاق بسبب العنف الذي يمارسه زوجها ضدها، فإن القاضي الشرعي بسبب ما تعرضت له من عنف أو إهانة، فإن القضاة يطلبون إليها شهادة الشهود على واقعة الضرب وهذه الشهادة من الاستحالة توافرها لما تمتاز به العلاقة الزوجية من خصوصية، فمعظم حالات الاعتداء على النساء تحدث خلف جدران منزل الزوجية، وقد واجهنا العديد من القضايا في مكتب الاستشارات القانونية في جمعية أوال بخصوص هذا الأمر وتضيف أنه من المهم رفع درجة ووتيرة التوعية الاجتماعية لا في أوساط الشباب بل المثقفين أيضا، ذلك أن العنف يمارس من أشخاص مثقفين ولديهم أعلى الشهادات ويمارسون حياة اجتماعية متناقضة، فهم داخل المجتمع يتظاهرون بنصرتهم للمرأة وقضيتها فيما يتعلق بالعنف الذي تتعرض له لكنهم داخل بيوتهم يمارسون سلوكا يتسم بالأنانية كممارسة العنف ضد زوجاتهم .

السلوكيات الخاطئة وتتناول فاطمة العطاوي من جمعية الإصلاح مشكلة غياب إحصاءات لمعرفة حجم العنف الموجه ضد المرأة فهي في اعتقادها أن العنف سببه المرأة وليس للرجل يد فيه فأنا أعتبر المرأة كل المجتمع وليس نصفه فهي التي تلد وتربي وتوجه أولادها نحو السلوكيات الخاطئة والصحيحة، وهناك معتقدات يتم ترسيخها في أذهان الولد بأنه أفضل من أخته وعدم توبيخه من قبل أمه، من هنا لابد من توجيه الأسرة لمنع الولد من ممارسة العنف ضد أخته .

كرامة المرأة أما محمد البقالي من جمعية الاجتماعيين فيقول: إن العنف ضد المرأة منتشر في البحرين وليس هناك حاجة إلى أدلة تثبت حجمه أو إحصاءات تبين مدى حجم هذه الظاهرة ان الإسلام قد كفل كرامة المرأة أما بالنسبة إلى تربية الأولاد فالمسئولية لا تقع على عاتق الأم فهي ليست مسئولة وحدها عن تنشئة أولادها وإنما يشاركها زوجها في التربية وأي خلل في سلوكيات الابن يتحملانه سويا ففي جمعية دعم الطالب نحاول نشر أهمية العلاقات الأسرية الحميمة وفرض البنت لشخصيتها داخل المجتمع. ان كرامة المرأة تكون داخل البيت فعندما تهان كرامة المرأة في بيتها لابد من التوجه إلى توعية الأسرة بأهمية التعامل الحسن بين أفراد الأسرة الواحدة من خلال المودة والمحبة وعدم استخدام العنف فلابد من إيصال التوعية الى الطالب من خلال خطباء المساجد الذين لهم دور في توعية المجتمع والتركيز على العنصر الرجالي في حضور المحاضرات الخاصة بالمرأة. وترد بدرية علي من جمعية أوال النسائية على مداخلة البقالي قائلة: إن هناك العديد من الدعوات التي يتم توجيهها إلى الرجال لكنهم لا يلبون هذه الدعوات .

المحاكم الأسرية في مداخلة لممثلة أخبار الخليج أوضحت أنها كانت في زيارة عمل للولايات المتحدة الأمريكية وفي محطة نيويورك أتيحت للوفد فرصة حضور محاكم أسرية متخصصة في نظر القضايا التي بها عنف ضد طرف من أطراف العلاقة الزوجية سواء أكانت الزوجة أم الزوج فيتم تأهيل الزوجة إذا كانت هي المعنفة وإيداعها في مكان آمن عن أعين زوجها في ذات الوقت يخضع الأزواج الذين يستخدمون العنف مع زوجاتهم للتأهيل الاجتماعي والإرشاد النفسي حتى تتحسن سلوكياتهم ففي حالة تحسن أوضاعهم النفسية والاجتماعية لا تطبق العقوبة الجنائية المقررة ضد المتهم بممارسة العنف أو التهديد ضد الطرف الآخر من هنا لابد أن تكون لدينا محاكم أسرية تنظر في هذا الشق وبالأخص لدينا العديد من القضايا التي تتعرض فيها المرأة للعنف الشديد من قبل زوجها وفي أغلب الأحيان لا تأخذ المحاكم الشرعية حتى بالتقارير الطبية ففي حالة وصول الشكاوى الى مراكز الشرطة وإحالتها بعد ذلك إلى النيابة العامة يمكن أن تحل وديا أو تلجأ المرأة إلى سحب شكواها ضد زوجها خشية على علاقاتها الزوجية من الانهيار أو حرصا على مستقبل الأبناء. وتضيف أنه من المهم توسيع مادة التربية الأسرية وإدخال المفاهيم الأسرية الصحيحة التي تحث على كيفية نبذ العنف ضد المرأة مع معرفة دوافع وأسباب العنف وكيفية معالجته وتتساءل أنيسة الرويعي إذا ما كان بالإمكان تعديل القوانين التي تمس قضايا العنف وبالأخص قانون العقوبات حتى تتلاءم مع ما هو سائد من قضايا جنائية في المجتمع .

توحيد الجهود أما نعيمة السماك من جمعية الريف فتقول: إنه لابد من توحيد جهود الجمعيات النسائية في المسائل المتعلقة بالمرأة وبالأخص ما يتعلق منها بقضايا العنف الذي يمارس ضد المرأة وعبرت عن اتفاقها مع ما طرحه البقالي فيما يخص دعوة الرجال وبالأخص رجال الدين إلى تناول القضايا الأسرية المتعلقة بشئون المرأة وفي مداخلتها بخصوص التواصل مع فئات المجتمع المختلفة تتحدث صباح سيادي من جمعية أوال النسائية فتقول: إن لدينا خبرة واسعة في هذا المجال وبالأخص خبرة انتخابات البلدية فأصبحت لدينا وسائل الاتصالات المختلفة والمتنوعة في المحرق وعراد أما النقطة الأخرى التي أود طرحها فهي ان هناك فهما خاطئا للنصوص القرآنية، فالسائد هو مفاهيم وتطبيق غير صحيح للشريعة الإسلامية وبالأخص فيما يتعلق بالضرب الموجه للزوجة من قبل زوجها فالبعض يرى أن ذلك يتماشى مع الدين الإسلامي فيما يتعلق بحق الزوج في تأديب زوجته .وتضيف أن دراسة أجرتها إحدى الجمعيات النسائية في الوطن العربي بينت أن 75% من النساء ينظرن إلى العنف على أنه مسألة اعتيادية ومتعارف عليها ومنصوص عليها في النصوص القرآنية. وتشير إلى أنه يجب على الجمعيات النسائية والأهلية التقارب مع وسائل الاعلام المختلفة وطرح الآراء عبر مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة. أما بدرية علي فتشير هي الأخرى إلى أن هناك محاكم الأسرة في مصر وقد أنشئت عام 2003، وهذه المحاكم تتطلع بدورها إلى الصلح والوئام بين الزوجين في حالة نشوب الخلافات الزوجية، وتدريب القضاة والقانونيين والمختصين الاجتماعيين والنفسانيين للتعامل مع هذه الحالات المختلفة، فيما تقول شريفة سوار من مكتب سوار للتوجيه والإرشاد: ان المكتب هو عبارة عن عيادة طبية لمعالجة السلوك وتغيير الأفكار الخاطئة حيث ان هناك بعض المشاكل الناجمة عن التربية فبعضها نفسي والآخر تربوي، والمكتب لديه استعداد لاستقبال الأحداث وإعادة طريقة تنشئتهم وتغيير السلوكيات الخاطئة في تصرفاتهم، كما لدى المكتب قسم لمعالجة الإدمان وتعاطي المخدرات والعنف ضد المرأة والخلافات الزوجية وتعليم الزوجين كيفية إدارة فن الحوار فيما بينهما وتغيير السلوك الزوجي الخاطئ من قبل أي طرف .

الخلافات الزوجية وترد هند حسن على رئيس عرفاء مسئولة الشرطة النسائية في مركز البديع على ما طرح من تساؤلات وآراء بالقول: إن أغلب الخلافات الزوجية التي تصل إلى مراكز الشرطة هي لحالات اعتداء من قبل الزوج ضد الزوجة ونحن نحاول إجراء إصلاح بين الزوجين ولكن إذا أصرت الزوجة على إيصال قضيتها إلى المحاكم فإننا نخضع لطلبها، كما أن الشرطة تتعامل مع قضايا أخرى مثل اعتداء أحد الأقارب جنسيا على قريب له. أما بهيجة الديلمي فتقول: إنه وإن لم تكن لدينا إحصائيات وبيانات عن ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أن هذه المشكلة موجودة ويجب وضع الحلول لها لضمان حق المرأة الاجتماعي، فالبيانات والإحصاءات صعبة في هذا المجال وخاصة أن العنف يحدث داخل أسوار البيت ولا يظهر إلا إذا كان الضرب عنيفا ويصل إلى الشرطة .

الإرشاد النفسي ويرى المستشار القانوني لمركز أوال للاستشارات القانونية المحامي سامي سيادي أن النصوص القانونية المعمول بها فيما يتعلق بظاهرة العنف الذي ليس بالضرورة ضد المرأة فقط وإنما ضد أفراد الأسرة كافة لا توفر الحماية الكافية لحماية الأسرة من العنف، ولا بد أن يرافق ذلك التوعية المجتمعية بحقوق المرأة وإيجاد وعي قانوني من خلال الدخول إلى جميع فئات المجتمع ووضع الحلول الفعلية لمشكلة العنف ويشير إلى أن مراكز الإرشاد النفسي مثل مركز نهضة فتاة البحرين ومركز المساعدة القانونية في أوال تعتبر مرتكزات أساسية لحماية المرأة من الناحية القانونية والاجتماعية وصيانة حقوقها من الانتهاك .

القضايا الأسرية حول الملاحظات التي طرحها العديد من المشاركين في هذه الورشة ترد نادية المسقطي بالقول: إن وجود القانون وحده لا يكفي بل لا بد من إيجاد الآليات لتنفيذ هذا القانون وهذا ما تضمنته الاتفاقيات الدولية حيث ان وجود القانون وحده لا يحمي المرأة من العنف ومن المهم أن يكون

هناك رصد دائم لهذه التشريعات والقوانين وبحث النواقص والقصور فيها من جانبها ترى المحامية زينات المنصوري أن القانون بالإمكان تعديله بما يتناسب مع ظاهرة العنف والقضايا الأسرية المنتشرة في المجتمع، حيث ان القانون ينظم علاقات قائمة داخل المجتمع وإرساء مفاهيم جديدة، ولكن القانون يبقى بحاجة إلى الآليات لضمان تطبيقه ونشر ثقافة مجتمعية تتبنى هذا القانون ليصبح جزءا من تفكيره وثقافته أما عما طرحه البعض من أن المرأة مسئولة عن حدوث العنف ضدها فتقول زينات المنصوري: انه من غير الجائز تحميل المرأة هذه المسئولية وظلمها وتبرير العنف ضدها، إذ ان واقع المرأة الحالي هو جزء من نتاج المجتمع، فالمرأة تربي كما تربت عليه وأصبح جزءا من كيانها وطريقة تفكيرها. وتقول هدى المحمود: إنه من خلال بحث أجراه طلبتها في الجامعة عن أدوار المرأة في المجتمع تبين من خلاله وجود عنف مخفي ضد المرأة وأن الرجل يفضل المرأة العاملة كي تساعده على تحمل الأعباء المادية للأسرة وفي نفس الوقت تتحمل وحدها المسئولية الأسرية، فمعظم هذه الإجابات تظهر علاقات انتهازية واستغلالية للمرأة، وهي أفكار تسربت إلى عقول هؤلاء الشباب عن طريق الممارسات الأسرية الخاطئة وعليه لا بد من إحداث توعية مجتمعية عن أدوار كل من الزوجين .